

التقرير السنوي

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

٢٠٠٩



المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

إحدى مؤسسات جلالة الملكة رانيا العبدالله



صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله
رئيسة المجلس

الفهرس

٤ تقديم
٦ المجلس الوطني لشؤون الأسرة: الرسالة، المهمة، الأهداف
٧ هيكلية المجلس الوطني لشؤون الأسرة
٩ الخطة الاستراتيجية
١٠ محور الحماية من العنف
١١ محور الأسرة والتشريعات الوطنية وحقوق الإنسان
١٢ محور الأسرة والوضع الاجتماعي والاقتصادي
١٣ محور الأسرة والتعليم والثقافة
١٤ محور الأسرة والإعلام
١٥ محور التطوير المؤسسي
١٥ موارد المجلس المالية

تقديم

خلال عام ٢٠٠٩ أطلق المجلس الوطني لشؤون الأسرة العديد من المبادرات والإنجازات والتي تم دعمها بتوجيهات صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة رئيس المجلس الوطني ومنها مبادرة الموازنات الصديقة للطفل، وإعداد مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل، واستراتيجية الإرشاد الأسري، والمساهمة في صياغة العديد من التشريعات المتعلقة بالحماية والوقاية، ورعاية الأطفال والأسرة، إضافة إلى تعزيز دور الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف من خلال وضع ميثاق عمل الفريق الوطني وإنشاء لجنة دائمة منبثقة عن الفريق لتقصي حالات وفيات الأطفال، والبدء بإعداد برنامج أتمته لمتابعة حالات العنف الأسري، وإطلاق شبكة الإعلاميين لحماية المرأة من العنف. هذا بالإضافة إلى إعداد الدراسات والأبحاث الهادفة إلى تعزيز الوعي بقضايا العنف ضد المرأة والطفل.

كما جاء انعقاد المؤتمر الثاني لحماية الأسرة تحت شعار (نحو منهاج عمل لحماية الأسرة من العنف) ليشكل فرصة للقاء والتعاون والتشاور وتبادل الخبرات والمعرفة بين العديد من العاملين في مجال حماية الأسرة على المستويين الوطني والإقليمي. كما وتضمن مشروع مناهضة العنف ضد المرأة تنفيذاً للعديد من الأنشطة ومن ذلك إعداد الأدلة، وتنفيذ البرامج التدريبية، وإصدار النشرات التوعوية بقضية العنف ضد المرأة. وفي إطار تلبية احتياجات دار الوفاق الأسري فقد تم تنفيذ دورات متخصصة للعاملين فيها، وتجهيز عيادة طبية لاستقبال حالات العنف الأسري، بالإضافة إلى البدء بمأسسة معايير مهنية وطنية للعاملين في المؤسسات مقدمة الخدمة في حالات العنف الأسري لضمان تقديم الخدمة الأفضل للضحايا.

كما وكنف المجلس جهوده في مجال التشريعات حيث تمت المساهمة في صياغة العديد من التشريعات الأسرية كقانون حقوق الطفل وقانون الأحداث والنصوص الخاصة بنظام الحماية من العنف الأسري، والمساهمة في إعادة صياغة القرار الخاص بالأعمال التي يحظر تشغيل الأطفال بها بما ينسجم مع مصلحة الأسرة. وكذلك تنفيذ أنشطة مشروع تشريعات عمل المرأة والتوعية حولها؛ ومنها إعداد الدراسة التحليلية للنصوص القانونية الخاصة بعمل المرأة، ودراسة واقع حقوق المرأة العاملة في المدن الصناعية، وإعداد الدليل التوعوي حول القضايا القانونية التي تهم المرأة العاملة.

ولتقديم أفضل الخدمات للعاملين في مجال الإرشاد الأسري فقد قام المجلس بإعداد دراسة بينت احتياجات العاملين في الإرشاد الأسري وتم على غرارها تطوير الدليل التدريبي لتدريب مقدمي الخدمة على مختلف مستوياتهم ومواقعهم على استخدامه. كما تم التعاون مع أمانة عمان الكبرى لإنشاء مكاتب للإرشاد والتوفيق الأسري، والتي تهدف لتقديم الإرشاد لأفراد الأسرة وبالتالي حمايتها من التفكك والانحراف.

وفي إطار اهتمام المجلس بالطفل وتقديم الدعم والحماية له ومن خلال مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم، قام المجلس بتشكيل اللجنة الوطنية لعمل الأطفال برئاسة وزارة العمل وعلى مستوى الأمانة العامة للوزارات ذات العلاقة لتكون منبرا للحوار الوطني لقضايا



عمل الأطفال، كما وتم تطوير خطة عمل للبدء بإعداد الإطار الوطني لمكافحة عمل الأطفال الذي يوضح أدوار المؤسسات العاملة في قضايا عمل الأطفال وآليات التحويل لحماية الطفل العامل. وعلى صعيد آخر فقد تم الانتهاء من معايير تأسيس وترخيص دور الحضانة واعتمادها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية. كما تم استكمال المرحلة الثانية من إعداد خطة العمل الثانية لتنمية الطفولة المبكرة (٢٠٠٨-٢٠١٢).

ولغايات حشد الدعم الإعلامي فقد استطاع المجلس خلال عام ٢٠٠٩ استهداف الإعلاميين ودمجهم في العديد من قضايا الأسرة، من خلال إطلاق شبكة للإعلاميين الأردنيين حول حماية المرأة من العنف و الإعلان عن جائزة أفضل عمل صحفي إعلامي حول قضايا المرأة وحمايتها، وكذلك دمجهم في إعداد نشرات إعلامية للمجلس، ومشاركتهم في الدورة التدريبية التي عقدت لتدريبهم على تصميم حملات التوعية وحشد الدعم، وكذلك تغطيتهم المستمرة لأنشطة وبرامج المجلس.

وأعد المجلس في عام ٢٠٠٩ استراتيجية عمله للأعوام (٢٠٠٩ - ٢٠١٣)، معتمداً فيها على مخرجات الاستراتيجية السابقة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ومؤكداً على الاستمرار في تنفيذ العديد من الإنجازات الوطنية، والتي ستساهم في خلق بيئة مناسبة لتمكين الأسرة الأردنية لتكون أكثر قدرة على مواجهة التحديات المختلفة. كما وقام بتطوير وتحديث الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس ليكون تفاعلياً ومنسجماً مع معطيات ومخرجات عمل المجلس لمن يرغب بزيارة الموقع.

آملين أن يقدم هذا التقرير الفائدة للجميع، مؤكداً خالص شكرنا وتقديرنا لجميع الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الأسرة والقطاع الخاص والجهات الدولية، مثنين جهودهم المتواصلة في تحقيق هذه الانجازات.

د. هيفاء أبو غزالة

الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

Hafsa

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب القانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ برئاسة جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة. ويعمل المجلس كمظلة داعمة لتنسيق وتيسير عمل الشركاء من المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات الدولية والقطاع الخاص العاملة في مجال الأسرة للعمل معا لتحقيق مستقبل أفضل للأسرة الأردنية.

رسالتنا:

تعزير مكانة الأسرة الأردنية، وتعظيم دورها في المجتمع لتمكينها من المساهمة في المحافظة على الموروث القيمي والحضاري بما يواكب كافة التغيرات.

مهمتنا:

المساهمة في ضمان مستوى حياة أفضل للأسر الأردنية وأفرادها من خلال رؤيا وطنية تدعم السياسات الوطنية التنموية وتمكنها من تحقيق طموحاتها.

أهداف المجلس:

- المساهمة في تطوير السياسات والاستراتيجيات والتشريعات والخطط التنموية ذات العلاقة بالأسرة وأفرادها، ومتابعة تنفيذها.
- المساهمة في تحسين نوعية مستوى حياة الأسرة، ورعاية وتعزيز دورها، وتمكينها من تلبية احتياجات أفرادها وضمان أمنهم.
- المساهمة في النهوض بالأسرة، وحمايتها وتأمين استقرارها، والحفاظ على تماسكها وهويتها.
- دعم جهود مؤسسات المجتمع وهيئاته المختلفة في القطاعين العام والخاص المعنية بشؤون الأسرة، وتحقيق التنسيق والتكامل بين هذه الجهات.

أدوار المجلس:

صياغة السياسات:

كهيئة فكرية للسياسات الوطنية يلتزم المجلس بإعداد ومراجعة وتعديل السياسات والتشريعات والإجراءات المتعلقة بالأسرة وأفرادها، بناءً على القضايا والأولويات الوطنية.

إدارة البحوث ومصادر المعلومات:

يلتزم المجلس بمصداقية المعلومة التي يقدمها حول كل ما يتعلق بالأسرة وأفرادها، بحيث يقوم بإدارة جميع هذه المعلومات لتمكين الجهات المعنية بالأسرة من اتخاذ قرارات مدروسة مبنية على أسس علمية كفيلة بضمان استمرارية التقدم والرفعة للأسرة الأردنية، وتوجيه الأبحاث والبرامج العلمية نحو الأولويات الوطنية والترويج لها.

حشد الدعم:

يقوم المجلس بحشد الدعم الوطني للسياسات والبرامج الأسرية لدى صانعي القرار، واستقطاب الدعم المالي لضمان استمرارية البرامج الأسرية على المستوى الوطني.

التنسيق والتشبيك:

يركز المجلس في عمله على التنسيق بين المؤسسات الوطنية المعنية بشؤون الأسرة وأفرادها، لتوحيد جهودها، بالإضافة إلى التشبيك مع المؤسسات ذات العلاقة بالأسرة على المستوى الإقليمي والدولي.

المتابعة والتقييم:

يقوم المجلس بمتابعة وتقييم تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والخطط المتعلقة بالأسرة وأفرادها من قبل المؤسسات الشريكة ومتابعة إجراءات المؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة من العنف.

التطوير المؤسسي:

يركز المجلس على تطوير ودعم قدراته الفنية والإدارية والمالية للقيام بمهامه ومسؤولياته.

هيكلية المجلس الوطني لشؤون الأسرة:

يتشكل المجلس الوطني لشؤون الأسرة من:

- الرئيس: صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة.
- مجلس الأمناء: يتشكل مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة، والذي ترأسه جلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة؛ من أعضاء من مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية العاملة في مجال الأسرة وممثلين عن القطاع الخاص وخبراء. وتنبثق عنه اللجنة التنفيذية التي تتشكل من سبعة أعضاء، وتقوم بمتابعة تنفيذ القرارات الصادرة، ومراجعة خطط عمل المجلس الدورية والسنوية، بالإضافة إلى القيام بعملية تقييم دورية لإنجازات الأمانة العامة.

أعضاء المجلس خلال فترة إعداد التقرير

- صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة/ الرئيس
- معالي الدكتور رجائي المعشر
- معالي وزير التنمية الاجتماعية
- معالي وزير الصحة
- معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي
- معالي وزير التربية والتعليم
- معالي العين السيدة ليلى شرف
- معالي الدكتور منذر المصري/ نائب رئيس مجلس الامناء
- عطوفة مدير الأمن العام
- عطوفة الدكتورة جانيت ميرزا
- سعادة القاضي محمد الطراونة
- عطوفة السيدة هالة زريقات
- سعادة السيدة دهما بيبي
- سعادة القاضي ملك غزال
- سعادة الدكتورة أمل الخاروف
- سعادة العين الدكتورة هيفاء أبو غزالة/ الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة

اللجنة التنفيذية: منبثقة عن مجلس الأمناء وتضم في عضويتها:

- معالي الدكتور رجائي المعشر
- معالي العين السيدة ليلى شرف
- معالي الدكتور منذر المصري / نائب رئيس مجلس الأمناء
- سعادة القاضي محمد الطراونة
- عطوفة السيدة هالة زريقات
- سعادة القاضي ملك غزال
- سعادة العين الدكتورة هيفاء أبو غزالة / الأمين العام للمجلس الوطني لشؤون الأسرة
- الأمانة العامة: تعتبر الجهاز التنفيذي لعمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة، ويتولى الأمين العام الإشراف على جهاز الأمانة العامة، ويكون مسؤولاً أمام مجلس الأمناء عن سير العمل فيها. وخلال عام ٢٠٠٨ تم العمل على إعادة هيكلة المجلس، والذي تم إقرارها من مجلس الأمناء في قرار رقم ٢٠٠٨/٣/٢، بتاريخ ٢٢/١٠/٢٠٠٨، إذ أصبح يضم ما يلي:
- الأمين العام
- المكتب الفني للتواصل مع البرلمان
- المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الوقاية من العنف الأسري
- إدارة برامج الأسرة، والتي تضم:
 - برنامج السياسات والتشريعات الأسرية
 - برنامج حماية الأسرة من العنف
 - البرنامج الاجتماعي والاقتصادي
 - البرنامج التعليمي والثقافي
 - البرنامج الصحي والبيئي
- إدارة الدعم الفني، والتي تضم:
 - قسم الاتصال وحشد الدعم
 - قسم المتابعة والتقييم
 - قسم نظم وتكنولوجيا المعلومات
- إدارة الشؤون المالية والإدارية، والتي تضم:
 - قسم تنمية الشؤون المالية
 - قسم تنمية الشؤون الإدارية والموارد البشرية

الخطة الاستراتيجية للمجلس الوطني لشؤون الأسرة للأعوام (٢٠١٣-٢٠٠٩)

يعد التخطيط الاستراتيجي من الأسس الهامة لنجاح المؤسسات. ويوضح التخطيط الاستراتيجي الأهداف العامة للمؤسسة التي تنبثق منها الخطط والبرامج.

فقد أعد المجلس استراتيجيته للأعوام (٢٠١٣-٢٠٠٩) إيماناً من المجلس الوطني لشؤون الأسرة بأهمية التعامل مع مستجدات العصر خاصة مع زيادة التحديات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية والدولية وتأكيداً على الاستمرار في تنفيذ العديد من الإنجازات الوطنية، التي تساهم في خلق بيئة مناسبة من شأنها أن تمكن الأسرة الأردنية.

وتهدف استراتيجية المجلس إلى المساهمة في الجهود الوطنية الرامية إلى المحافظة على وحدة الأسرة واستقرارها من خلال توفير البيئة الملائمة لتحسين نوعية حياة الأسرة، وتمكينها من تلبية احتياجات أفرادها وضمان أمنها، والارتقاء بها، والمضي قدماً بالتطوير المؤسسي للمجلس لضمان استمرارية برامجه وتحسين جودة مخرجات العمل.

كما اعتمد المجلس نظام المتابعة والتقييم المحوسب كأساس لعملية المتابعة والتقييم وذلك لضمان متابعة تنفيذ الاستراتيجية بالاستناد إلى خطط العمل المنبثقة عنها.

أهم مؤشرات الأسرة الأردنية

المؤشر	السنة	
عدد سكان الأردن	٢٠٠٨	٥,٨٥٠,٠٠٠ مليون نسمة
عدد الأسر	٢٠٠٨	١,٠٨٣,٣٠٠ أسرة
متوسط حجم الأسرة	٢٠٠٨	٥,٤ فرد
نسبة الأسر التي ترأسها امرأة	٢٠٠٨	١١,٦%
معدل الزواج الخام (لكل ألف من السكان)	٢٠٠٨	١٠,٤
متوسط العمر عند الزواج الأول		
ذكور	٢٠٠٨	٢٩,٨
إناث		٢٦,٣
معدل وفيات الأطفال الرضع (لكل ألف مولود حي)	٢٠٠٨	١٩
معدل الطلاق الخام (لكل ألف من السكان)	٢٠٠٨	٢,٢
نسبة كبار السن ٦٥+	٢٠٠٨	٣,٣%
نسبة الأمية للسكان الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر	٢٠٠٨	٧,٧%
معدل البطالة	٢٠٠٨	١٢,٧%
نسبة توافر الحاسوب لدى الأسر	٢٠٠٨	٣٩%
نسبة الأسر التي لديها فرد واحد أو أكثر يستخدم الانترنت	٢٠٠٨	٢٢%

(المصدر: دائرة الإحصاءات العامة <http://www.dos.gov.jo>)

محور الحماية من العنف

يقوم المجلس ضمن محور حماية الأسرة من العنف بتنسيق وتوجيه جهود المؤسسات الوطنية العامة والأهلية المعنية بحماية الأسرة الأردنية من العنف بكافة صورته وأشكاله، من خلال تشكيل الفريق الوطني لحماية الأسرة، وتمكينها من القيام بدورها الحيوي في تماسك المجتمع وتوفير بيئة داعمة لأفرادها، ومتابعة تنفيذ وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة والاستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري وغيرها من الوثائق الوطنية. كما ويقوم المجلس بمراقبة إجراءات عمل جميع الوزارات والمؤسسات والجهات المعنية في الفريق الوطني لحماية الأسرة في التعامل مع حالات العنف الأسري للمساهمة في سد الثغرات في نظام حماية الأسرة من العنف الأسري، وضمان تقديم استجابة متكاملة لحالات العنف الأسري، وتزويد صناع القرار بالموثقات حول حالة العنف تجاه الأسرة وأفرادها على المستوى الوطني بما يساهم في اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين مستوى البرامج والخدمات الخاصة بحماية الأسرة من العنف.

وبناء على توجيهات جلالة الملكة رانيا العبدالله رئيس المجلس فقد تم تكليف المجلس بدور المتابعة والتقييم والرقابة على جميع المؤسسات العاملة في مجال حماية الأسرة للوصول إلى الثغرات الموجودة في المؤسسات المعنية والعمل على تجاوزها. ويهدف مأسسة العمل في مجال حماية الأسرة من جميع أشكال العنف فقد بدأ المجلس بالعمل على بناء برنامج الكتروني يهدف إلى ربط الوزارات والجهات المعنية في الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف بحيث يتم من خلاله متابعة الحالات التي ترد إلى المؤسسات المعنية بهدف مراقبة وتقييم الإجراءات والقرارات التي يتم اتخاذها بشأن كل حالة من الحالات لضمان اتخاذ الإجراء المناسب. إلى جانب ذلك فقد بدأ المجلس بالتعاون مع مؤسسة نهر الأردن ومؤسسة المستقبل بمأسسة معايير مهنية وطنية للعاملين في المؤسسات مقدمة الخدمة للعنف الأسري من أجل تقديم الخدمة الأفضل للضحايا.

كما وقام المجلس بإعادة تشكيل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف، والذي أصبح تمثيله على مستوى متخذي القرار في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. وتم وضع آلية لعمل الفريق وخطته الجديدة. وضمن مشروع حشد الدعم لمناهضة العنف ضد المرأة فقد تم الانتهاء من تنفيذ الخطة التنفيذية للمشروع والذي استمر ثلاث سنوات، وكان من أبرز الأنشطة التي تم إنجازها نشر وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة و نموذج النهج التشاركي في التعامل مع حالات العنف الأسري بين المؤسسات والعاملين في هذا المجال. كما تم تدريب مجموعة من مقدمي الخدمات التربوية والصحية والاجتماعية والقانونية والشرطية على آليات العمل التشاركي في التعامل مع حالات العنف الأسري، بالإضافة إلى تنظيم ورشة عمل وطنية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية تم فيها مناقشة مسودة وثيقة نظام قانون الحماية من العنف الأسري، والعمل على التوفيق بين الإجراءات المنصوص عليها في الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف والنظام. وفي إطار استهداف الإعلاميين وتمكينهم بالمهارات والمعرفة اللازمة للتعامل مع قضايا العنف ضد المرأة فقد تم تدريب مجموعة منهم على وسائل وطرق كسب الدعم والتأييد لقضايا مناهضة العنف ضد المرأة في وسائل الإعلام. كما تم تحفيز الإعلاميين لنشر وإيصال رسائل إعلامية هادفة لخدمة قضايا المرأة وحمايتها من خلال تخصيص جائزة أفضل إنجاز صحفي إعلامي يتناول هذه القضايا. وكذلك إطلاق شبكة الإعلاميين الأردنيين للحماية من العنف الأسري، والتي سيتم وضع أنشطة سنوية لعملها.

وضمن خطة تلبية الاحتياجات التدريبية للعاملين في دار الوفاق الأسري التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية فقد قام المجلس بتجهيز عيادة طبية وغرفة استقبال وإرشاد لحالات العنف الأسري، بالإضافة إلى تنظيم ست دورات تدريبية متخصصة للعاملين في الدار لتعزيز قدراتهم في التعامل مع الضحايا. كما وتم تطوير دليل كيفية إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري، والعمل على أتمتة هذه الإجراءات لتنظيم وسهولة الحصول على المعلومات. وضمن الدراسات والأبحاث التي تناولت قضايا حماية الأسرة، قام المجلس خلال عام ٢٠٠٩ بإعداد دراسة تقييمية حول آليات حماية الأسرة من العنف في الأردن بعنوان (الاستجابة والتطبيق).

واستمراراً لأطر التعاون بين المجلس الوطني لشؤون الأسرة وإدارة حماية الأسرة في العمل على زيادة قدرة الإدارة في الاستجابة لحالات العنف الأسري قام المجلس بدعم تحديث استقبال شكاوى المراجعين وفق أحدث تكنولوجيا الاتصالات لغايات استقبال الإبلاغ عن العنف الأسري هاتفياً (الخط المجاني ١١١) وإرشاد طالبي الخدمة حول أي موضوع له علاقة بعمل الإدارة.

التوجهات المستقبلية:

- تحديث الخطة الإستراتيجية للحماية والوقاية من العنف الأسري بناء على نتائج دراسة واقع العنف ضد المرأة، ونتائج تقييم آليات التعامل مع حالات العنف الأسري في الأردن.
- تطوير نظام اعتماد وضبط جودة للمؤسسات مقدمة الخدمة في مجال حماية الأسرة من العنف.
- أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري وفق الإطار الوطني لحماية الأسرة .

محور الأسرة والتشريعات الوطنية وحقوق الإنسان

يعمل المجلس ضمن محور الأسرة والتشريعات الوطنية وحقوق الإنسان على توجيه السياسات والتشريعات الأسرية في إطار المحافظة على موروث الأمة القيمي والديني والحضاري بتحليل المنظومة التشريعية المتعلقة بالأسرة، وتحديد الأثر الناجم عنها لما فيه مصلحة الأسرة وأفرادها، وبما يساهم في كسب تأييد صناع القرار، ونشر الوعي بين أفراد المجتمع بالتشارك مع المؤسسات الحكومية والأهلية. كما ويساهم المجلس في صياغة وتعديل السياسات والتشريعات المتعلقة بالأسرة، وتبادل الآراء مع المشرعين وصانعي القرار حول القضايا الأسرية.

وخلال عام ٢٠٠٩، قام المجلس بإعداد وثيقة مؤشرات اتفاقية حقوق الطفل، إذ تم تطوير مؤشرات كمية ونوعية لاتفاقية حقوق الطفل والتي تسهل مهمة إعداد التقارير الدورية لاتفاقية حقوق الطفل، حيث تمثل الخطوط المرجعية الخاصة بصياغة وضع الأطفال في الأردن، إضافة لكونها قابلة للاستخدام على المستوى العربي.

كما قام المجلس بإعداد دراسة حول التشريعات المتعلقة بعمل الأطفال ومناقشتها من قبل اللجنة الوطنية للتشريعات في المجلس الوطني لشؤون الأسرة وجميع الجهات ذات العلاقة، ومن ثم صياغة المذكرات القانونية الخاصة بالتعديلات المقترحة لتلك القوانين بما يتلائم مع مبادئ حقوق الإنسان الدولية وتزويد الجهات المعنية بها. كما قام المجلس من خلال مشروع تشريعات عمل المرأة بإعداد دراسة تحليلية لتشريعات عمل المرأة، و دراسة ميدانية لواقع حقوق المرأة العاملة في بيئة العمل بالتعاون مع وزارة العمل والاتحاد العام لنقابات العمال وجمعية أصدقاء المرأة العاملة. ولأهمية توعية المرأة العاملة، أعد المجلس دليلاً توعوياً حول هذه التشريعات و دراسة تحليلية لقانون الأحوال الشخصية، حيث تمت مناقشتها من خلال عقد حلقة نقاشية جمعت السلطة التشريعية ومنظمات المجتمع المدني ودائرة قاضي القضاة. وكان من أبرز نتائج الحلقة النقاشية إعداد مذكرة قانونية حول قانون الأحوال الشخصية وتزويد دائرة قاضي القضاة والمؤسسات المعنية بها. كما قام المجلس برصد النصوص المتعلقة بالأسرة ضمن قانون العقوبات وصياغة التعديلات المقترحة في مذكرة قانونية وإرسالها إلى وزارة العدل. هذا وساهم المجلس عن كثب في مراحل إصدار قانون حقوق الطفل بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، من خلال عضويته في اللجنة الفنية المشكلة حيث ساهم في إعادة صياغة القانون ووضع الأسباب الموجبة لمشروع القانون.

وضمن أعمال المكتب الفني للتواصل مع مجلسي الأعيان والنواب، الذي يهدف إلى تعزيز دور البرلمانيين في مناقشة وتحليل السياسات العامة المعنية بشؤون الأسرة، قام المجلس بإعداد العديد من الأوراق المرجعية حول القضايا المستجدة للتواصل مع المجلسين، منها: قضايا مشاهدة الأطفال، النفقة وأفراد الأسرة، النساء المهاجرات، عمان مدينة صديقة لكبار السن، الاتجار بالبشر، الأسرة ومراكز الإصلاح والتأهيل، أبراج الهواتف الخلوية وأثرها على الصحة. هذا بالإضافة إلى عقد مجموعة من اللقاءات مع لجنة شؤون الأسرة في مجلس الأعيان، ولجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب وغيرها من اللجان.

التوجهات المستقبلية:

- إعداد تقرير اتفاقية حقوق الطفل الرابع والخامس والتقارير الخاصة بالبروتوكولين الملحقين بالاتفاقية بالتعاون مع الجهات الوطنية ذات العلاقة.
- إعداد تقرير حول "الأعداء المخففة في جرائم القتل" في قانون العقوبات الأردني.
- حشد الدعم مع صانعي القرار وفقاً لجدول أعمال مكتب الدعم الفني للتواصل مع مجلسي النواب و الأعيان.

محور الأسرة والوضع الاجتماعي والاقتصادي

يساهم المجلس من خلال محور الأسرة والوضع الاجتماعي والاقتصادي في تحسين البيئة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية، وتمكينها اجتماعيا واقتصاديا لتلبية احتياجات أفرادها المختلفة، من خلال رصد المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الأردني وأثرها على الأسرة، واقتراح خطط عمل مناسبة، والتنسيق مع المؤسسات الوطنية والأهلية والقطاع الخاص، من خلال تبادل الخبرات والمعلومات والآراء، وتزويد صانعي القرار بمؤشرات حيوية تساعدهم على أخذ القرارات المناسبة لتحسين نوعية الحياة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة الأردنية.

ولأهمية الإرشاد الأسري في تحقيق الاستقرار والتوافق الأسري والتصدي للمشكلات الأسرية في الحفاظ على كيان الأسرة قام المجلس في العام ٢٠٠٩ بالانتهاء من إعداد الاستراتيجية الوطنية للإرشاد الأسري التي تعد الاستراتيجية الأولى على المستوى الإقليمي والتي تؤثر على ضرورة معالجة قضايا الإرشاد الأسري من مختلف الجوانب المهنية والتعليمية والتنظيمية والتشريعية والإعلامية، بهدف مأسسة الإرشاد الأسري في الأردن بما يضمن توفير المساعدة لأفراد الأسرة لفهم الحياة الأسرية ومسؤولياتها، حيث تم إعداد هذه الاستراتيجية بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والوطنية وقد تم التنسيق مع أمانة عمان الكبرى للعمل على إنشاء ثلاث مكاتب للإرشاد والإصلاح والتوفيق الأسري، حيث ستوفر هذه المكاتب البيئة المناسبة لتقديم خدمات الإرشاد الأسري للتوفيق بين أفراد الأسرة وحمايتهم ورفع المعاناة النفسية والاجتماعية عن أفرادها. وضمن مشروع تعزيز القدرات والكفايات المهنية للعاملين في مهنة الإرشاد الأسري، ولدعم القدرات والكفايات المهنية للعاملين في الإرشاد الأسري وعلى جميع المستويات قام المجلس بإعداد دراسة الاحتياجات التدريبية للعاملين، وتطوير الدليل التدريبي والإرشادي للعاملين في هذا المجال بالتعاون مع الجامعات الأردنية.

ومن خلال مشروع مكافحة عمل الأطفال عبر التعليم، تم تطوير خطة عمل تنفيذية لإعداد الإطار الوطني لعمل الأطفال الذي يوضح أدوار المؤسسات العاملة في قضايا عمل الأطفال وآليات التحويل لحماية الطفل العامل. كما تم تشكيل لجنة البحث العلمي على مستوى الجامعات التي خرجت بوثيقة توضح أولويات الدراسات في مجال عمل الأطفال، والتي بناءً عليها تم البدء بتنفيذ دراسة الأثر الصحي والنفسي لعمل الأطفال.

كما عمل المجلس بالتعاون مع دائرة الإحصاءات العامة على إعداد تقرير نوعية حياة الأسرة الأردنية حيث يضم التقرير مؤشرات اقتصادية واجتماعية وصحية وثقافية ذات علاقة بالأسرة، ويوضح علاقتها ببعضها البعض ومدى تأثيرها على نوعية حياة الأسرة. هذا بالإضافة إلى إعداد كتيب الأسرة بالأرقام، الذي يعكس واقع أسرنا الأردنية.

التوجهات المستقبلية:

- تعزيز القدرات والكفايات المهنية للعاملين في الإرشاد الأسري في مؤسسات المجتمع المدني والأكاديميين، والمرشدين التربويين والأخصائيين الاجتماعيين وإعداد الإطار الوطني لعمل الأطفال والدليل التدريبي الخاص بالإطار.
- إعداد دراسة الأثر الصحي والنفسي لعمل الأطفال.
- إعداد تقرير الأسرة الأردنية والأمن الإنساني.

محور الأسرة والتعليم والثقافة

يساهم المجلس ضمن محور الأسرة والتعليم والثقافة في تحسين مستوى نوعية الخدمات التعليمية والثقافية المقدمة للأسر الأردنية وأفرادها، من خلال تحليل البيئة والمنظومة التعليمية والثقافية في المجتمع الأردني، وتحديد القضايا التي تواجهها، وتبني المبادرات والمشاريع ذات الأولوية، من خلال وضع الخطط الوطنية وتنسيق جهود المؤسسات ذات العلاقة، وتزويد صناع القرار بالتوصيات والمؤشرات الحيوية الدالة على مستوى الخدمات التعليمية والثقافية، والتي تساهم في اتخاذ القرارات المناسبة لتحسين مستواها بما يخدم الأسرة الأردنية.

وضمن محور الأسرة والتعليم والثقافة قام المجلس خلال عام ٢٠٠٩ ومن خلال مشروع تطوير الخدمات المقدمة للأطفال من الولادة إلى أقل من أربع سنوات بإنهاء معايير تأسيس وترخيص دور الحضانة واعتمادها من قبل وزارة التنمية الاجتماعية حيث تم عقد ورشة عمل بالتعاون مع الوزارة تم فيها مناقشة العاملين في الميدان على تطبيق هذه المعايير . كما وتم إعداد منهاج وأدلة تدريبية للعاملين مع الأطفال الأقل من أربع سنوات . ويسعى المجلس من خلال خطة عمل تنمية الطفولة المبكرة إلى تعزيز التعاون والتشارك والتنسيق مع الجهات المعنية بهدف ضمان حقوق الأطفال كما حددتها اتفاقية حقوق الطفل؛ وتعزيز إمكانية الأسر والمجتمعات المحلية لتلبية الحاجات الإدراكية والعاطفية والاجتماعية والجسدية للأطفال في مرحلة ما قبل الولادة إلى السنوات الأولى من المدرسة.

كما وقام المجلس بالتعاون مع منظمة اليونيسيف بإعداد وثيقة إرشادات ومعايير نمائية للطفولة المبكرة. وتتضمن هذه المعايير و الإرشادات التوقعات الخاصة بنماء وتطور الأطفال الأردنيين من الولادة إلى أقل من تسع سنوات. هذا وقد قام المجلس بتنفيذ المرحلة الأولى من مبادرة موازنة صديقة للطفل مع منظمة اليونيسيف حيث تم التعاون مع الوزارات المعنية بإعداد دراسات تحليلية لموازنات أربع وزارات من خلال الأخذ بمنظور احتياجات الطفل المختلفة.

التوجهات المستقبلية:

- إنشاء نظام لاعتماد رياض الأطفال القطاع الخاص في الأردن.
- استكمال المرحلة الثانية من إعداد خطة العمل الثانية لتنمية الطفولة المبكرة.
- استكمال مشروع موازنات الصديقة للطفل.
- تطوير الخدمات المقدمة للأطفال من صفر-٤ سنوات.
- مراجعة معايير تأسيس وترخيص دور الحضانة.

محور الأسرة والإعلام

يسعى المجلس من خلال محور الأسرة والإعلام إلى توجيه الإعلام بكافة وسائله نحو إعلام صديق للأسرة، وزيادة الوعي المجتمعي من خلال تطوير حملات إعلامية وأنشطة موجهة للأسرة وأفرادها، وتوظيف الإعلام بكافة وسائله، لتعزيز الوعي المجتمعي وحشد الدعم وكسب تأييد صناع القرار للقضايا والسياسات والخطط الأسرية التي يعمل عليها المجلس، وفتح قنوات الاتصال مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، وتعزيز أواصر التعاون والتنسيق معها بما يخدم مصلحة الأسرة وأفرادها.

ولتعزيز دور المجلس الوطني فقد قام المجلس بإعادة تصميم الموقع الإلكتروني والذي احتوى على خريطة الأسرة الأردنية التي تضمنت أبرز المؤشرات والتقارير حول الأسرة الأردنية في كافة المحافظات، كما قام المجلس بعقد شراكات مع مختلف وسائل الإعلام المرئي والمقروء لبث الرسائل الهادفة إلى التوعية بحماية الأسرة. وبهدف المساهمة في توعية الأسرة بالممارسات الصحية الإيجابية للتعامل مع الأطفال فقد تم إقرار وثيقة الأطفال مجهولي النسب والخطة التنفيذية للتعامل مع القضية بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية في ورشة عمل وطنية بمشاركة كافة الجهات ذات العلاقة.

وفي إطار فتح قنوات الاتصال مع المؤسسات الوطنية و الإقليمية والدولية المعنية بشؤون الأسرة ، تم توقيع اتفاقية تعاون مع هيئة التكافل الاجتماعي لتبادل المعلومات والوثائق والتعاون في إعداد الدراسات والبحوث، لتحسين جودة البيانات المتعلقة بالأسرة، إضافة إلى توقيع مذكرة تفاهم مع وزارة العمل لتنفيذ مشروع الحد من عمل الأطفال. هذا وقد وقع المجلس مذكرة تفاهم مع إدارة حماية الأسرة بهدف رفع سوية الخدمات المقدمة لضحايا العنف الأسري ودعم إدارة حماية الأسرة بهدف تحديث مركز استقبال شكاوي المراجعين ونظام استقبال الشكاوي. و قام المجلس بتنظيم المؤتمر الثاني لحماية الأسرة من العنف برعاية جلالة الملكة رانيا العبدالله، بالتعاون مع وزارة التنمية الاجتماعية، والعديد من المؤسسات الوطنية و الإقليمية والدولية. وكان من أبرز نتائج المؤتمر التوصية بإنشاء الشبكة العربية لحماية الأسرة من العنف بهدف ترسيخ آليات التواصل والتشبيك بين الدول العربية، إضافة إلى تطوير منهاج عمل عربي لحماية الأسرة من العنف الأسري.

التوجهات المستقبلية:

- تطوير حملة إعلامية حول أهمية الإرشاد الأسري.
- متابعة أعمال الشبكة الإعلامية لحماية الأسرة من العنف الأسري.
- رفد الموقع الإلكتروني للمجلس بالبرامج والأنشطة التي يتم تنفيذها.

محور التطوير المؤسسي

يسعى المجلس إلى الارتقاء بتحسين أدائه من خلال تطوير النظم المالية والإدارية، بالإضافة إلى تنمية الموارد المالية والبشرية، ومراقبة الإجراءات الإدارية لضمان سير وتنفيذ مشاريع وبرامج المجلس، وإدامة عملها بأفضل إنتاجية، وتعزيز الشراكة والتشبيك من خلال تبادل الخبرات والمعلومات.

وقد قام المجلس خلال العام ٢٠٠٩ بمتابعة إنجازات الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (٢٠٠٤-٢٠١٣) من خلال رصد إنجازات الشركاء وتضمينها في تقرير المتابعة والتقييم بالتعاون مع جميع المؤسسات ذات العلاقة من خلال ضباط ارتباط تم تدريبهم على متابعة الخطة. كما وقام المجلس بإطلاق النسخة الالكترونية لنظام المتابعة والتقييم على شبكة الانترنت وذلك لتسهيل مهام الشركاء في متابعة الخطة الوطنية للطفولة.

التوجهات المستقبلية:

- متابعة تنفيذ الخطة الوطنية الأردنية للطفولة (٢٠٠٤ - ٢٠١٣).
- متابعة أعمال التخطيط الاستراتيجي لبرامج المجلس وتقييمها.

موارد المجلس المالية

تتألف الموارد المالية للمجلس حسب المادة ١٤ من قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ من:

- أ. ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها المجلس.
- ب. عوائد الصناديق والمشاريع والبرامج التي يديرها المجلس.
- ت. منحة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- ث. التبرعات والهبات التي يوافق عليها المجلس، على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.
- ج. أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.